مشكلة الديون الخارجية في الدول النامية كمعوق لتمويل مشروعات الشباب

رحاب إبراهيم محمدعبدالعال الهاشمي
باحثة خريجة معهد العبور

أميرة خالد صلاح
طالبة بمعهد العبور

١- مقدمة:

تتلخص أزمة الديون الخارجية في توقف العديد من الدول عن دفع التزاماته الخارجية من العملات الأجنبية وذلك اعتبارا من سنة ١٩٨٢ مثل دول العالم الثالث.
وقد صاحب حالة عدم الاستقرار النقدي والاقتصادي اضطرابات سياسية أهمها حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتي نتج عنها أزمة البترول الأولى والتي أدت إلى ارتفاع حاد في أسعار البترول والتي ترتب عنها إعادة توزيع احتياطات الدول حيث انتقل جزء هام من احتياطات البترول للدول المصدرة والتي تميزت آنذاك بقدرات محدودة من استيعاب الارتفاع الهائل لدخلها من العملات الأجنبية، وعليه فكان لا بد من إعادة تدوير فوائض الدول المنتجة للبترول وتوظيفها في الدول العاجزة صناعيا والنامية وقد تولت البنوك العالمية ذلك.

٢- مشكلة البحث:

يمثل تمويل برامج التنمية الاقتصادية في الدول النامية أحد أكبر التحديات التي تواجه هذه الدول، ونظراً لندرة الموارد المحلية، وضعف الإدخار المحلي في هذه الدول فتلجأ معظم هذه الدول إلي القروض الخارجية كملاذ أخير لذلك علي الرغم من الصعوبات الكبيرة لذلك.
وعليه تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن **السؤال التالي:**
هل يمكن إيجاد آليات تحد من القروض الخارجية في الدول النامية؟.

٣- أهداف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق الأهداف التالية:
أ- بيان الأثار الاقتصادية للديون الخارجية في الدول النامية.
ب- محاولة التعرف علي أهم آليات الحد من القروض الخارجية في الدول النامية.
ج- محاولة معرفة نشأة وأسباب الديون الخارجية في الدول النامية.
د-محاولة تتبع تطور حجم الديون الخارجية في الدول النامية.

٤ – فروض البحث:

يحاول البحث إختبار صحة الفرضية التالية:
إمكانية إيجاد آليات تحد من القروض الخارجية في الدول النامية.

٥- أهمية البحث:

تلتهم أقساط الديون الخارجية وفوائدها جزءاً كبيراً من الإيرادات العامة في الدول النامية، فدولة كمصر تمثل أقساط القروض والفوائد نحو ٢٥٪ من الموازنة العامة، ولم تم الحد من هذه القروض وتوجيهها إلي برامج التنمية لشعر المواطن بتحسن مستوي المعيشة.

٦- منهجية البحث: ارتكز منهج البحث فى هذه البحث على جانبين، هما:

اعتمد على منهج البحث العلمى الاستقرائى والاستنباطى معاً فى جانبي البحث النظرى والتحليلى، وكذلك تم الاعتماد على البيانات الصادرة من الجهات المختصة، وعلي بعض الدراسات في هذا المجال، وذلك لاستخلاص مجموعة من الدروس المستفادة،وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفى والتاريخى لإستعراض الأبعاد النظرية لموضوع البحث، كما تم استخدام الأسلوب التحليلي لتحليل البيانات.

٩- خطة البحث:

تم تناول هذه البحث من خلال المحاور التالية:

- **تعريف الدين الخارجي.**
- **نشأة الديون الخارجية.**
- **أسباب نشأة الديون الخارجية.**
- **تطور ديون العالم الثالث وديون مصر.**
- **الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للديون الخارجية.**
- **مقترحات ووسائل الحد من الديون الخارجية للدول النامية.**

١- تعريف الدين الخارجي:

تتعدد مفاهيم الدين الخارجي، منها[١]:

الأول: أنـــه الدين الذي تحصل عليه الدولة من الدول أو المصارف الأجـنبية أو من المؤسسات الدولـية مـثل صندوق النقد الدولي.

الثاني: أنها تلك المبالغ التي أقترضها الاقتصاد القومي والتي تزيد مده القرض فيها على عام أو أكثر وتكون مستحقة للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو تصدير السلع والخدمات إليها.

٢- نشأة الديون الخارجية:

تعود نشأة الأزمة إلى بداية السبعينات حيث شهدت هذه الفترة على الصعيد المالي توقف الولايات المتحدة عن تحويل الدولار إلى ذهب أي نهاية العمل بأسعار الصرف الثابتة وبداية مرحلة أسعار الصرف المرنة.

وعلى الصعيد الاقتصادي استمرت الفجوة بين دول الشمال المتقدمة ودول الجنوب النامية من حيث استمرار شروط التبادل التجاري الدولي في مصلحة دول الشمال حيث أدت معدلات التضخم المرتفعة والتي تجاوزت ١٠٪ إلى ارتفاع أسعار منتجاتها بشكل ملحوظ في حين اتجهت أسعار مواد الخام إلى انخفاض نسبي.

وبسبب الضائقة المالية التي أصابت الدول المتقدمة ومحدودية مصادر تمويل المؤسسات الدولية فقد لجأت معظم دول العالم الثالث إلى البنوك العالمية على إقراض دول العالم الثالث بقية البنوك الإقليمية المحلية على مشاركتها في عملية الإقراض.

ومن ثم تعرض العالم لأزمة البترول الثانية فى عام ١٩٧٩ حيث ارتفع سعر البترول إلى٣٤ دولار للبرميل، وعلى غرار ما حدث فى ضوء الصدمة الأولى، استمرت البنوك العالمية في إقراض الدول غير المنتجة لتغطية العجز المتزايد في موازين مدفوعاتها[٢].

٣- أسباب الديون الخارجية:

أولاً الأسباب الداخلية:

تتعدد الأسباب الداخلية للديون الخارجية في الدول النامية، **وأهمها**[٣]:

أ- **قصور الموارد المحلية:** فالموارد المتاحة لا تكفي لتمويل كافة الاستثمارات المستهدفة، هنا تظهر الحاجة لتغطية الفجوة الادخارية وهي الفرق بين الموارد الاستثمارية الكلية وبين ما يحقق من مدخرات، دون ظهور تضخم أو تخفيض للاستهلاك.

ب- **ضعف الادخار المحلي لتمويل المشاريع الإنمائية** :هذا العجز ربما يكون لعدم وجود جهاز إنتاج متطور يولد دخولا متطورة أو ناتج عن عملية تهريب الأموال إلى الخارج من جانب أصحاب الأموال، كذلك غياب الديمقراطية يؤدي إلى الاستبداد حيث أصبح أصحاب الأموال يفضلون توظيف أموالهم في عمليات المضاربة قصيرة المدى ومرتفعة العائد.

ج-**عدم وجود سياسة رشيدة للاقتراض الخارجي**:حيث كان هناك إفراط كبير في الاقتراض الخارجي واعتبرته بديلا للادخار المحلي بسبب وفرة مصادره الخارجية، ولم تحرص هذه الجهات على مراعاة قدرة المدين على السداد مستقبلا بل السعي فقط وراء أرباح خيالية خاصة على ضوء أزمة تراكم رأس المال والركود فى البلاد المتقدمة.

د-الخطط الإنمائية التقليدية: وذلك أنه ابتدءا من الخمسينات أصبحت الدولة هي المسئولة عن سياسة التنمية فقلدت الدول المتقدمة في استهلاكها، معتقدة أنه بإمكانها مواكبة الدول المتقدمة بإتباعها لهذا النمط، معتمدة على الاستيراد العشوائي للتكنولوجيا.

هـ- هروب رؤس الأموال الوطنية للخارج والفساد الإداري : فكثير من الأموال المقترضة خارجيا كانت تسرب إلى الخارج مرة ثانية وأودعت في بعض البنوك الأجنبية لحسابها.

و- فشل نمط التنمية : ان نجاح عملية التنمية يقاس بمدى الاقتراب من مستويات المعيشة المرتفعة التي ينعم بها السكان القاطنون بالدول المتقدمة وهذا يترتب عليه انتهاج أنماط معينة من الاستثمار والتصنيع التي أدت توفير السلع الاستهلاكية الأساسية والترفيهيه التي يستهلكها أصحاب الدخول المرتفعة، إلا أن هذا النمط لم يستمر طويلا، مما فتح باب الاستيراد من الخارج، وترتب علاه تزايد العجز بموازين المدفوعات ونمو الديون الخارجية.

ز-تدني الانتاج الزراعي وتزايد ظاهرة التمدن العشوائي: لقد عمق من التبعية الخارجية، زيادة الاستيراد الكبير للخامات والمواد الزراعية، كما أن إهمال القطاع الزراعي أدى إلى تناقص الانتاج وازدياد حاجات السكان وانتشار ظاهرة الهجرة الداخلية مما زاد من حاجة الاستيراد وبالتالي إلى ارتفاع مديونية الدول النامية.

ح- سوء تسيير الدين الخارجي: كان من أهم الأسباب التي زادت من حدة الأزمة في الدول النامية أن لجأت إلى قروض خاصة وقروض قصيرة الاجل بدلا من القروض طويلة الأجل مما كان سببا في عرقلة عجلة تنميتها الاقتصادية.

ثانياً: الأسباب الخارجية:

تتعدد الأسباب الخارجية للديون الخارجية في الدول النامية، **وأهمها**[٤]:

أ- ارتفاع أسعار الفائدة:

أدي إرتفاع أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية دورا حاسما في استفحال أزمة الديون، إذ تجاوزت في العديد من البلدان الفوائد الزائدة المدفوعة قيمة التمويل الإضافي الصافي وتكبدت البلدان المدينة مبالغ متزايدة عبر السنين وأصبح بند خدمة الدين يمثل نصيبا هاما من صافي الديون ويستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي.

ب-انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام:

أدى انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة إلى الأسواق العالمية (كالبترول والمواد الخام الأخرى) إلى تدهور شروط التبادل التجاري للبلدان المصدرة لهذه المواد، مما أدى إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات الذي يزيد من الميل إلى الاستدانة الخارجية.

ج-آثار الركود التضخمي السائد في معظم الدول المتقدمة:

نظرا لاندماج معظم الدول النامية -ومنها مصر- في النظام الاقتصادي العالمي وتبعيتها له تجاريا وغذائيا ونقديا وتكنولوجيا فضلا عن التبعية العسكرية والسياسية، فإن ما يحدث في هذا النظام من تقلبات وأزمات يؤثر تلقائيا في الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان.

- **آليات تنفيذ شروط الصندوق والبنك الدوليين:**

أ- تحرير الأسعار : ويتضمن التزام الدولة المدينة بتحرير أسعار السلع والخدمات ومستلزمات الإنتاج، والحد من تدخل الدولة في تحديد الأسعار أو التسليم الإجباري للمحاصيل، وكذلك تحرير أسعار الفائدة حتى يكون سعر الفائدة الحقيقي موجب وتحرير وتوحيد أسعار الصرف، وكذلك إلغاء وجود حد أدنى للأجور، وهذا التحرير للأسعار يؤدي في الغالب إلى ارتفاع الأسعار والإضرار ببعض فئات المجتمع وخاصة محدودي الدخل.

ب- سياسة الخصخصة: وهو المحور الذي يسعى إلى زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي على حساب تراجع دور الدولة والتخلص من الاحتكارات العامة، وذلك عن طريق تصفية المشروعات العامة الخاسرة وبيعها للقطاع الخاص لتشغيلها على أساس تجاري يهدف إلى الربح، وهو الأمر الذي يكون على حساب تسريح العمالة ورفع أسعار السلع والخدمات التي يقدمها القطاع العام.

ج- تحرير التجارة الخارجية : فالبنك الدولي يطالب الدول المدينة بتخفيض سعر الصرف للعملة المحلية، وإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية، وإلغاء اتفاقيات التجارة والدفع، والسماح بعمل الوكالات التجارية الأجنبية في الأسواق المحلية، وخفض الرسوم الجمركية، وإلغاء القيود الكمية على الواردات، والعمل على تشجيع التصدير، وعدم اتباع سياسة تقوم على إحلال الواردات عن طريق الحماية للصناعات المحلية.

د- الالتزام بالشروط المطلوبة:

ومن أمثلة ذلك الشرط الذي وضعه البنك الدولي عندما طلبت الأردن قرضاً لبناء سد على نهر الأردن فقد اشترط هذا البنك موافقة إسرائيل على بناء السد وتعهدها بعدم تدميره وهو بالطبع الأمر الذي منع إتمام هذا القرض، وحدث نفس الأمر عندما اشترط موافقة الولايات المتحدة الأمريكية عندما طلبت مصر تمويل بناء السد العالي في الستينات.

٤- تطور ديون العالم الثالث وديون مصر:

٤-١- تطور حجم الديون الخارجية للدول النامية:

تضاعفت الديون الخارجية للدول النامية العربية فقط خلال العقدين الماضيين سبع مرات إذ زاد حجمها من ٤٩ مليار دولار في عام ١٩٨٠م إلى ٣٢٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ ، كما تبلغ ديون بعض الدول النامية تصل إلى ٢٠٠٪ من ناتجها القومي.

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي لهذه الديون في الدول النامية حتى عام ١٩٧٤، نجد أن دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تستحوذ بالنصيب الأكبر من هذه الديون حيث وصل نصيبها إلى ٣٠٪ من جملة الديون الخارجية المستحقة على الدول النامية، يلي ذلك مجموعة الدول في شرق آسيا ومنطقة بحر الباسفيك ١٦٪، ثم منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة جنوب آسيا لكل منهما ١٥,٢٪، ثم مجموعة الدول الواقعة على البحر المتوسط ١٣,١٪، ثم مجموعة دول أفريقيا الجنوبية ١٠,٥٪[٥].

٤-٢- حجم المديونية الخارجية فى مصر:

سجل رصيد الدين الخارجي "حكومي وغير حكومي" حوالي ٤٥,٨ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠١٣ مقارنة بنحو ٣٨,٨ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٢، وشكلت أغلب الزيادة في صورة المساعدات الخليجية والمشروطة بشروط ميسرة وتفضلية.

بلغ الدين الخارجي لدى مصر ١٥,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٣[٦].

٥- الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للديون الخارجية:

٥-١- الآثار السياسية:

تزايد حدة التدخل الأجنبي في تلك الدول وتؤثر سلبياً على حرية صناعة القرار السياسي وتعرضه للمزيد من الضغوط[٧].

٥-٢- الآثار الاقتصادية:

لقد تعرضت معظم الدول النامية في فترة من الفترات للعديد من الهجماتالاستعمارية التي ألقت بظلالها القاتمة على الجوانب الاقتصادية والسياسيةوالاجتماعية لتلك الدول، وإن كانت هذه الدول قد اعتقدت أنها تخلصت منالمستعمر الأجنبي فإن هذا الاعتقاد صحيح من الناحية العسكرية فقط، وإن كان المستعمر الأجنبي قد خرج من هذه الدول إلا أنه ترك وراءه العديد من المساوئوالمشاكل ولم يخرج إلا بعد أن استنزف ثروات هذه الدول وتركها تعيش في أوضاع مزرية ومدقعة في الفقر والتخلف.

ومن أبرز نتائج الاستعمار الأجنبي التي بقيت ولا زالت ظاهرة للعيان **مشكلة التبعية الاقتصادية**، وتظهر هذه الظاهرة بوضوح في الأزمات الاقتصادية والسياسية وخاصة من خلال تزايد أعباء الديون الخارجية التي أدت إلى استنزاف الاحتياطات النقدية للدول الفقيرة.

ومن المظاهر التي تبرز من خلالها التبعية الاقتصادية بوضوح الاستثمار الأجنبي، حيث تلعب الشركات المتعددة الجنسيات والتي لها العديد من السلبيات على الاقتصاد القومي للدول النامية، ومن هذه الآثار السلبية، **ما يلي**[٨]:

- تحويل الأرباح للبلد الأم وفي هذا تأثير على ميزان المدفوعات في الدولة المستضيفة.

- تعميق تخصص الدول النامية في انتاج المواد الأولية وتصديرهاوتقوم الدول الصناعية بانتاج المواد المصنعة، مما يحرم الدول النامية من فرصة التقدم الصناعي.

٣-٥ الآثار الاجتماعية للديون الخارجية :

يشترط صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية العالمية شروطاً لمنح قروضاً للدول النامية، ومنها تحرير الاسعار ورفع الدعم، مما أدي الي تعقيد الأوضاع المعيشية للسكان بسبب ارتفاع الأسعار وزيادة البطالة وارتفاع أسعار الخدمات الاجتـــماعية، وقد لجأت معظم الدول النامية إلى تطبيق هذه الإجراءات تحت وطأة ضغوط الديون الخارجية فعمدت إلى خصخصة المنشآت العامة وتقليص العمالة والضغط على الإنفاق العام وكل هذه الأمور انعكست سلبياً على مستويات المعيشة مما أدى إلى تفاقم الفقر وارتفاع البطالة.

٦- مقترحات ووسائل الحد من الديون الخارجية للدول النامية:

توجد العديد من المقترحات للحد من اليون الخارجية في الدول النامية، **وأهمها**[٩]:

أ- تفعيل المسئولية المشتركة بين الدول الدائنة والمنظمات الدولية والدول المدينة:

لأن مشكلة تفاقم الديون نبعت أصلاً من أن الإطار الذي تحركت فيه الموارد الأجنبية للدول الدائنة والبنك الدولي إلى الدول المدينة كان إطاراً من شروط وخصائص معينة ومتعسفة ساهمت في تفجير أزمة الديون الخارجية .ولابد علي الدول المدينة الحد من الاستهلاك المحلي وزيادة معدلات الادخار والاستثمار المحلية.

ب- تسهيل وتخفيف عمليات إعادة جدولة الديون.

ج- فتح أسواق الدول المتقدمة أمام صادرات الدول المدينة وتحسين شروط التجارة.

د- إنشاء نادي خاص بحقوق المدينين على غرار نادي باريس للدائنين.

هـ- تشجيع التعاون الاقتصادي بين الدول النامية، والعمل على تشجيع التبادل التجاري.

و- الحد من تهريب رؤوس الأموال للخارج.

ز- ترشيد الإنفاق العسكري.

فالدول النامية تعتمد في المجال العسكري والتسليح على استيراد هذه الأسلحة من الدول الدائنة، فقد ذكرت إحدى الإحصائيات أن الدول العربية فقط استوردت ما بين عام ١٩٧٨ و١٩٨٨ أسلحة بمبلغ يعادل ١٤٪ من الناتج المحلي مُوّل نصفها بالقروض الخارجية.

ح- الحد من مسألة التهرب الضريبي:

فمعظم الأغنياء في الدول النامية يتهربون من الضرائب في حين يدفعها معظم الفقراء.

ط- ضرورة تشجيع الاستثمار الاجنبي: وذلك للحد من الاقتراض الخارجي.

ك- ضرورة علاج الخلل في ميزان المدفوعات: وذلك باتباع سياسات نقدية ومالية ملائمة.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

تبين من البحث صحة افرضية البحثية، القائلة:

إمكانية إيجاد آليات تحد من القروض الخارجية في الدول النامية، حيث تبين أنه توجد العديد من الآليات التي تمكن هذه الدول من الحد من الاعتماد علي القروض الخارجية، وأهمها:

أ- تفعيل المسئولية المشتركة بين الدول الدائنة والمنظمات الدولية والدول المدينة:

لأن مشكلة تفاقم الديون نبعت أصلاً من أن الإطار الذي تحركت فيه الموارد الأجنبية للدول الدائنة والبنك الدولي إلى الدول المدينة كان إطاراً من شروط وخصائص معينة ومتعسفة ساهمت في تفجير أزمة الديون الخارجية .ولابد علي الدول المدينة الحد من الاستهلاك المحلي وزيادة معدلات الادخار والاستثمار المحلية.

ب- تسهيل وتخفيف عمليات إعادة جدولة الديون.

ج- فتح أسواق الدول المتقدمة أمام صادرات الدول المدينة وتحسين شروط التجارة.

د- إنشاء نادي خاص بحقوق المدينين على غرار نادي باريس للدائنين.

هـ- تشجيع التعاون الاقتصادي بين الدول النامية، والعمل على تشجيع التبادل التجاري.

و- الحد من تهريب رؤوس الأموال للخارج.

ز- ترشيد الإنفاق العسكري.

ثانياً: التوصيات:

أ- يجب علي الدول النامية أن تزيد من كفاءة الجهاز الضريبي وذلك لتوفير الموارد المالية اللازمة للحد من الاقتراض الخارجي، لأن الضرائب تشكل المورد الرئيسي للإيرادات العامة.

ب- يجب علي الدول النامية أن تنوع مصادر الدخل لها ولا تعتمد علي تصدير المواد الأولية الخام، بل يجب أن تتجه الي الصناعة لتزيد من القيمة المضافة.

ج- يجب علي الدول النامية أن تحد من الواردات وتشجع الصادرات، وذلك للحد من الحاجة إلي القروض الخارجية.

المراجع

١. احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

٢. البنك الأهلي، النشرة الاقتصادية، أعداد متفرقة.

٣. خالد سعد زغلول، الدين العام- الأثر علي السوقين النقدية والمالية، كتاب الأهرام الاقتصادي، عدد ١٥٢، (القاهرة: اكتوبر، ٢٠٠٠).

٤. خديجة الأعسر، عمر عبد الحي البيلي، مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية والعربية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الرابع، العدد الأول، (القاهرة: معهد التخطيط القومي، يونيو ١٩٩٦).

٥. عصام رفعت، حتي لا تتكرر مأساة الديون: اسباب المشكلة وسوء استخدام القروض وسوء الإدارة، مجلة الأهرام الاقتصادي، عدد ١١٧١، (القاهرة: ٢٤ يونيه ١٩٩١).

٦. مجدي ماجد حسين، قياس أثر الدين العام المحلي علي النمو الاقتصادي في مصر، رسالة ماجستير،(جامعة قناة السويس: كلية التجارة، ٢٠٠٥).

٧. محمد محروس اسماعيل، مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، مجلة مصر المعاصرة، عدد ٤٠١، (يوليو:١٩٨٥)، القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسيب والاحصاء والتشريع.

٨. محمود عبد الحافظ، منهج مقترح لادارة الدين العام الداخلي، رسالة دكتوراه، (جامعة عين شمس: كلية التجارة، ٢٠٠١).

٩. يحيي محمد محمود، الدين العام وأثره في تطور الاقتصاد المصري، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٨).

---

(١) مجدي ماجد حسين، **قياس أثر الدين العام المحلي علي النمو الاقتصادي في مصر**، رسالة ماجستير،(جامعة قناة السويس: كلية التجارة، ٢٠٠٥)، ص ٧.

(٢) محمد محروس اسماعيل، مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، **مجلة مصر المعاصرة، عدد ٤٠١**، (يوليو:١٩٨٥)، القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسيب والاحصاء والتشريع، ص ١١.

(٣) يحيي محمد محمود، **الدين العام وأثره في تطور الاقتصاد المصري**، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٨)، ص ٤٢.

(٤) محمود عبد الحافظ، **منهج مقترح لادارة الدين العام الداخلي**، رسالة دكتوراه، (جامعة عين شمس: كلية التجارة، ٢٠٠١)، ص ٥٢

(٥) احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

(٦) البنك الأهلي، النشرة الاقتصادية، أعداد متفرقة.

(٧) خالد سعد زغلول، الدين العام- الأثر علي السوقين النقدية والمالية، **كتاب الأهرام الاقتصادي، عدد ١٥٢**، (القاهرة: اكتوبر، ٢٠٠٠)، ص ٦٤.

(٨) خديجة الأعسر، عمر عبد الحي البيلي، مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية والعربية، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الرابع، العدد الأول**، (القاهرة: معهد التخطيط القومي، يونيو ١٩٩٦)، ص ٨٢.

(٩) عصام رفعت، حتي لا تتكرر مأساة الديون: اسباب المشكلة وسوء استخدام القروض وسوء الإدارة، **مجلة الأهرام الاقتصادي، عدد ١١٧١**، (القاهرة: ٢٤ يونيه ١٩٩١)، ص ٧٢.